في ما يتعلق بالمحاذير والمخاوف الاسرائيلية، تميل الاوساط الاسرائيلية، بشكل عام، الى رأي أورده مصدر اسرائيلي وثيق الصلة بالاوساط الحكومية والعسكرية، يؤكد عدم الرغبة في اجراء انتخابات بلدية. فقد اتهم المعلق السياسي والعسكري، زئيف شيف، وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بأنه لا يرغب في اجراء انتخابات بلدية. ويعتقد شيف بأن مخاوف وزير الدفاع بنيت على الخشية من أن تعزز الانتخابات، رسمياً، قيادة جديدة للمناطق، معترف بها. وهو ما يدفع عدداً من الاسرائيليين الآخرين الى التهرب من الاعتراف بوجود مثل هذه القيادة، حتى لا يطرح عليهم التفاهم مباشرة مع هذه القيادة بشأن الاوضاع المعيشية والحياتية والخدماتية للسكان، وهم الذين يدركون، تماماً، أن أية قيادة تنبثق عن الانتخابات ستكون م.ت.ف. أو مؤيدة لها بصورة أو بأخرى، أي العودة الى تجربة ١٩٧٦، التي تعتبر الاكثر مرارة في تجارب الاحتلال، على هذا الصعيد.

غير أننا نرى أن الدعوة المعلنة الى اجراء انتخابات بلدية تستهدف غرضاً وحيداً، هو فرز قيادة للشؤون البلدية والخدماتية، لن تطرح عليها مهمات سياسية، كما كان حال المجالس البلدية المنتخبة العام ١٩٧٦. اذ أن القيادة الموحدة للانتفاضة تتولى متابعة التطورات السياسية وقيادة الشارع الوطني برمّته، من خلال أدواتها التنظيمية التي شكلتها على امتداد الشهور الثمانية الماضية. لكن، وعلى الرغم من هذا التوضيح، تبقى هناك خشيتان من الجانب الاسرائيلي؛ اذ أن مجرد قيام حملة انتخابية سوف يحيل البلاد الى مهرجانات انتفاضية قوامها تجمعات وحشودات وشعارات تنصب جميعها، بالطبع، على الاحتلال نفسه؛ وكلها أمور تتطلب مزيداً من الاجراءات الامنية والمشاكل المترتبة عليها. أما الامر الثاني، فيتعلق بربط قيادة الانتفاضة مطلب اجراء انتخابات بالاشراف الدولي، الذي تنظر اليه أوساط اسرائيلية على أنه ضربة لانفرادها بحكم المناطق المحتلة؛ اذ لا تصبح، في هذا الحال، الطرف الوحيد، المتحكم في هذه المناطق، كما أنه يعكس عدم ثقة المجتمع الدولي باسرائيل. وتعتقد مصادر اسرائيلية بأن وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، الذي هندس للقمع الدموي في المناطق المحتلة، ربما أدخل موضوع الانتخابات حيّز المساومة مقابل انهاء الانتفاضة أو عودة الهدوء، حسب «اللغة الاسرائيلية» المستخدمة، حتى يتمكن من الدخول في انتخابات الكنيست المقبلة حاملاً معه ورقة كتب عليها «لقد كنت صارماً مع الفلسطينيين، ولكني متسامح، أيضاً، كما ترون»، على حد قول مصدر اسرائيلي. أما المحاذير في الجانب الفلسطيني، فتتمثل في تخوفين. اذ يسود أوساطاً في القيادة الموحدة اعتقاد بأن من شأن اختيار مرشحين للانتخابات فتح باب الخلافات داخل القيادة، مما يهدد وحدتها التي تحققت على امتداد الفترة الماضية؛ كذلك يعتقد بأن اسرائيل سوف تطلب الى كل مرشح ابراز شهادة حسن سلوك صادرة عن الشرطة الاسرائيلية، الامر الذي يتيح لها التحكم في قبول، أو رفض، أي من المرشحين.

غير أن مثل هذين التخوفين يفترض أن المرشحين ينبغي أن يخرجوا من بين صفوف القيادة الموحدة، أو صفوف تنظيمات وفصائل المقاومة الفلسطينية مباشرة، أي بوصفهم اعضاء في هذه التنظيمات أو محسوبين عليها، سراً أو علناً. مثل هذا الامر يطرح معضلة مزدوجة أمام القيادة الموحدة تتلخص في التنافس على المرشحين، أذا افترضنا أن ما سوف يجرى لا يخلو من تجارب الماضي المماثلة؛ كذلك تسمية واشهار المرشحين، والموقف الاسرائيلي من هذا الامر. وقد ردّ مصدر اسرائيلي على ذلك بالدعوة الى انتخابات تتعرف من خلالها القيادة الاسرائيلية على من أسماهم أعضاء المركز في قيادة الانتفاضة. وأورد أمثلة تتعلق بتجربة البريطانيين في الهند الذين تعرفوا الى قادة العصيان المدني (اشارة الى تجربة غاندي في الهند)، وكذلك الفرنسيين الذين تعرفوا على اعدائهم